مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

قال خلال حفل تكريمه في منطقة الفردوس إن الفترة المقبلة هي استراحة محارب

محمد المطير: مواقفي في المجلس السابق كان هدفها الدفاع عن مصلحة الكويت

أوضح النائب السابق محمد المطير أن كل المواقف التي اتخذها في مجلس الأمة كان هدفها وغاياتها الدفاع عن مصلحة الكويت بكل أمانة واقتدار، موضحا أنني كنت أسير وراء كلمة الحق في كل اقتراح وقانون بمواقفي النيابية، جاء هذا خلال حفل تكريم النائب محمد المطير الذي أقامه عبدالله لافي المطيري بحضور العديد من الشخصيات منها أمين عام جمعية الصحافيين فيصل القناعي والمرشح طرقي المطيري والنائب السابق ناجي العبدالهادي في منطقة الفردوس.

وأكد المطير خلال حفل تكريمه أن هذه الفترة بالنسبة له استراحة محارب قائلا: «أقسم بالله انني لم اتخذ قرارا بالتصويت الا وأنا مرتاح أضع رأسي على الوسادة وأنا اشعر برضا رب العالمين وضميري».

تغيير موقف

وقال المطير عن موضوع التصويت لدخول المرأة للبرلمان قال لو يعيدون التصويت مليون مرة فلن أغير موقفي، موضحا أنني اتخذت موقفي بناء على اقتناع ورؤية صادقة، مشيرا المطير إلى أنني كنت أعمل لكل أبناء الشعب الكويتي وليس فقط أبناء الدائرة الثانية، وكنت أرى مصلحة الكويت فوق كل اعتبار أيا كان هذا الاعتبار. من جانبه أكد جراح المطيري على ان تكريم النائب السابق محمد المطير هو تشريف لكل كويتي تابع أداء هذا الرجل خلال عضويته في مجلس الأمة، وتصويته على القضايا التي عرضت على المجلس حيث كان أداؤه يتصف بالوطنية والحرص على النسيج الاجتماعي في مكافحة الفساد ودعم الإصلاح. وأعرب المطيري عن أسفه لترجل محمد المطير وتخليه عن الترشح لعضوية مجلس الأمة وهو في أوج عطائه وقدرته، مبيننا أن المطير شخصية وطنية قادرة على العطاء من أي موقع لخدمة هذا الوطن وشعبه، داعيا الي الاستفادة من جهوده كقدوة في العمل البرلماني الصحيح، ونموذجا يحتذى في الشخصية البرلمانية المثالية في العطاء الوطني والإخلاص لبلده، وقال المطيري ان المطير سيذكر في التاريخ كشخصية فريدة جمعت بين دماثة الخلق واحترام الآخرين، وكذلك الثبات على المواقف الوطنية الراسخة، متمنيا له التوفيق في الحياة المستقبلية الجديدة.

محمد المطير (محمد مرسي)

الداهوم يطالب بتمكين المرأة من أداء دورها في برامج التنمية

طالب مرشح الدائرة الأولى أنور الداهوم بتمكين المرأة من أداء دورها في برامج التنمية الاجتماعية والسياسية والتربوية وان تدفع الحكومة نحو تعزيز المشاركة البناءة للمرأة في المجالات المختلفة وتذليل العقبات التي تواجهها، مؤكدا ان المرأة شريك أصيل مع الرجل في مسؤولية النهوض بهذا الوطن ولا ينبغي ان يتم تهميشها بحال من الأحوال.

أنور الداهوم

واستغرب الداهوم الانتقاص في تطبيق قانون الرعاية السكنية للمرأة والذي أقر المجلس السابق حيث وفق القانون فإن قرض المرأة الاسكاني يتساوى مع قرض الرجل 70 ألف دينار، لكن فوجئنا بتقليص القرض الى 45 الف دينار، لافتا الى ان الحكومة ملزمة بتطبيق صريح نص القانون ويجب ألا تتعامل مع النصوص التشريعية وفق الأهواء. وبيّن انه يجب ان تولي الحكومة الأسرة الكويتية أهمية خاصة ببرنامج العمل الحكومي وبرسم سياستها العامة بهدف تبني سياسات تحمي الأسرة وتخفف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها، مؤكدا اهمية ان يعمل المجلس المقبل على سد الثغرات التشريعية التي من شأنها الانتقاص من حقوق المرأة الكويتية او الاضرار بها على اعتبار انها احدى ركائز الأسرة الكويتية وأهم مقومات استقرارها. وأضاف الداهوم ان بعض الكويتيات يعشن أجواء صعبة لاسيما اللواتي يرعين أطفالا من ذوي الاحتياجات الخاصة والمطلقات والأرامل والمتزوجات من غير كويتيين متسائلا عن الدور الذي قامت به الحكومة لتخفيف معاناة هذه الشرائح.

وشدد على ان السلطة التشريعية يجب الا تقف مكتوفة الأيدي ازاء معاناة المرأة الكويتي وعلى مجلس الأمة المقبل ان يتبنى حلولا تشريعية لبعض جوانب النقص القانوني على صعيد حقوق المرأة المدنية والاجتماعية، وان يوجه بوصلة رقابته على مدى تجاوب الحكومة مع رغبة المجتمع في تعزيز مكانة المرأة ورفع المعاناة عن كاهلها.

ولفت الداهوم الى ان الحكومة السابقة تصدت للأسف الى بعض الأطروحات النيابية الهادفة لتخفيف العبء عن كاهل المرأة وتمكينها بشكل أكبر من أداء دورها المجتمعي التربوي والتنموي، داعيا الحكومة الجديدة الى تبني مسار مغاير في هذا الجانب وان تتجاوب مع الرؤى والاقتراحات التي سيتم طرحها في المجلس المقبل في هذا الشأن.

البذالي: الكويت أمام مفترق طرق والحكومة لاتزال خطواتها بطيئة

أكد مرشح الدائرة الثانية عبدالله هدروس البذالي ان الحكومة لاتزال خطواتها بطيئة في خطة تفعيل التنمية، مطالبا في الوقت نفسه بالتصدي لمحاربة الفساد الإداري والمالي المتمثل في أشكال كثيرة في مؤسسات الدولة، وقال ان الكويت امام مفترق طرق وعلى الناخبين وضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبار بالعمل على اختيار المرشحين ذوي الكفاءة للمجلس القادم بعيدا عن التعصب والقبلية والطائفية واختيار الكوادر المتخصصة القادرة على الانجاز سعيا لرسم مستقبل مشرق للبلد.

وتوقع البذالي ان تكون نسبة التغيير في تركيبة المجلس القادم أكثر من 60٪ جراء الإحباط الذي لمسه المواطن الكويتي في شتى المجالات والتأخر في ركب التطور، متمنيا ان يكون مجلس 2012 قادر على انتشال الكويت من الوضع القائم والعمل على استعادة البلد لريادتها لتكون عروسا في منطقة الخليج كما عهدناها، مشددا على ضرورة تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية لوضع آلية تفاهم وانسجام تعود بالنفع على الوطن والمواطن في جميع نواحي الحياة.

بوعباس: لا بد من حل معوقات التنمية

قال مرشح الدائرة الاولى د.يوسف بوعباس ان ابرز معوقات التنمية والتطوير والمشاكل التي نعاني منها والتي افرزت حالة من الشلل والجمود بسبب حالة الاحتكار القائمة في البلاد بمختلف المجالات. وأوضح د.بوعباس في تصريح صحافي ان الاحتكار اصبح سمة من سمات المجتمع الكويتي وعلامة بارزة في مختلف الاصعدة سواء السياسية او الاقتصادية والخدماتية وأبرزها المراكز القيادية في الدولة وهي الطامة الكبرى.

د.يوسف بوعباس

وأضاف ان هذا الامر اخذ منحى كبيرا في وزارات ومؤسسات الدولة وأسس عليه عرف شائع بحيث اصبحت المراكز القيادية احتكارية لافراد وكأنها ملك يعشش فيه القيادي لسنوات تتجاوز احيانا اكثر من عقدين. وأشار الى انه من الاضرار والسلبيات التي تنجم جراء بقاء القيادي سواء كان في المناصب العليا او الوسطى هي سريان العمل بطريقة تقليدية دون مزيد من التطوير والتحفيز والانجاز والابداع.

وشدد على ضرورة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتطبيق اللوائح الخاصة بالعمل وتعزيز ثقافة الحقوق في العمل دون تمييز او تفرقة او تجاوز لأي اعتبارات. وأعرب عن امله بأن تكون المناصب القيادية بالدولة على سلم الاولويات في عملية التطوير والتنمية، داعيا الى اهمية وضع اسس ومعايير منها المؤهل العلمي المتوافق مع نوعية العمل والكفاءة والخبرة والنزاهة والقدرة على العطاء والابداع على ان يكون التجديد لمرة واحدة فقط. وأشار الى ان من اسباب المشكلة الاسكانية احتكار الاراضي سواء من اشخاص او من مؤسسات مثل شركة النفط، داعيا المسؤولين بالدولة الى ضخ الاراضي بالسوق حتى تكون بمتناول اليد وبأسعار معقولة موازية لأسعار الدول المجاورة. كما دعا الى ضرورة الاسراع باقرار قانون المنافسة حتى يسهم في كسر الاحتكار في السوق التجاري في البلاد الامر الذي سيكون له تأثير تنافسي على اسعار البضائع والسلع ويقلل من ارتفاعها.